بنا في اصل الصوم اما الصبي في اول اليوم لا بنا في اصل وجود اصل الصوم وكما يجعل في
الصبي في اكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل يوم فكذا البلوغ في اكثر اليوم يجعل بمنزلة البلوغ
في كل اليوم ثم في ظاهر الرواية فرق بين هذا وبين المجنون اذا افاق في يوم من رمضان قبل
ان يزول ولم يكن اكل شيأ ينوي الصوم جاز عن الفرض لان الجنون اذا قارن البعض جعل كان
المرض لا يمنع الوجوب فكان وجود النية في اكثر اليوم كوجودها في الكل وفي اسلام الصبي
في غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان صائما عند ابي يوسف لوافطر يلزمه
القضاء خلافا لزفر لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة اول النهار في حكم النية فكذا في حكم
الاهلية المصل الثاني فضل النية لا يصح الدخول في الصوم عندنا الا بالنية وعند زفر
اذا كان صحيحا مقيما في نهار رمضان يصح منه الصوم بدون النية ثم عندنا لا بد من
النية لكل يوم وعند مالك يكفيه نية واحدة لجميع الشهر ويجوز الصوم بمطلق النية
وبنية قبل الزوال وبنية صوم اخر عندنا وعند الشافعي لا يصح الا بنية الفرض
وبنية من الليل وصوم التطوع لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا والفرق بين يصح
بمطلق النية وبنية التطوع واذا نوى القضا والكفارة في اليوم الذي نذر ان يصوم فيه
كان صومه عما نوى وكل صوم ليس له وقت معين كالقضاء والنذر المطلق والكفارة
لا يجوز بنية مطلقة المريض والمسافر اذا نوى في رمضان عن واجب اخر كان عما
نوى عند ابي حنيفة ومحمد صاحبيه رحمهما الله يكون عن رمضان وان نوى التطوع او لم ينو شيأ
عن ابي حنيفة فيه روايتان في رواية يقع عن التطوع وفي رواية عن رمضان وليس
قضاء رمضان والتطوع كان عن القضاء في قول ابي يوسف لانه اقوى وعند محمد يقع عن
التطوع لان التعيين قد افسدها فبقي مطلق النية فيقع عن التطوع ولابي يوسف ما ذكرنا
ولان نية التطوع للتطوع غير محتاج اليها فلغت بقيت نية القضاء فيقع عن القضاء ولو نوى
قضاء رمضان وكفارة الظهار كان عن القضاء استحسانا وفي القياس يكون تطوعا وهو
قول محمد لان التعيين قد افسدها فصار كما لو صام مطلقا ووجه الاستحسان ان الصفة
اقوى لانه حق الله وكفاره الظهار حق له فيترجح القضاء عن محمد فيمن نذر صوم يوم بعينه
فنوى النذر وكفاره اليمين يقع عند النذر كما لو صام لا يتأدى الا بنية من الليل كالقضاء
والنذر والنوى مع مطلع الفجر جاز لان الواجب قران النية بالصوم لافقد بهما نية
الفطر في النهار لا يفطر عندنا خلافا للشافعي اذا وجب على انسان قضاء يومين من رمضان
واحد فاراد ان ينوي بهما ينوي اول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا الرمضان وان نوى
غير ذلك اجزاه وان كانا رمضانين ينوي قضاء رمضان الاول فان لم ينو ذلك اختلف
المشايخ فيه والصحيح انه يجزيه اذا افطر في رمضان متعمدا او هو فقير فصام احدا
وستين يوما للقضاء والكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز لذلك كذا ذكره الفقيه ابو الليث
وصار كانه نوى القضاء في اليوم الاول وستين يوما عن الكفارة اذا نوى في رمضان بعد
ما غربت الشمس ان يصوم غدا قيام او اغمي عليه او غفل عن الصوم حتى زالت الشمس عن
الغد لم يكن صائما في الغد الا ان ينوي بعد غروب الشمس ان يصوم غدا اذا ارتد ثم

عاد الاسلام والعياذ بالله في اول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام ينوي الصوم
قبل الزوال وهو صائم وان افطر فعليه القضاء دون الكفارة مريض او مسافر لم ينو
بالصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف يجزيه وبه اخذ الفقيه
ابو الليث المتطوع اذا ارتد عن الاسلام ثم رجع الى الاسلام قبل ان يزول ولم ينو الصوم قال
زفر لا يكون صائما ولا قضاء عليه ان افطر وقال ابو يوسف يكون صائما وعليه القضاء
اذا افطر رجل افطر في شهر رمضان سنة تسعين ومائة فصام شهرا ينوي القضاء عن الشهر
الذي عليه وهو يرى انه رمضان سنة احد وتسعين ومائة قال ابو حنيفة يجزيه وان
صام شهرا ينوي القضاء عن رمضان سنة احدى وتسعين ومائة وهو يرى انه افطر ذلك
قال لا يجزيه الفصل الثالث في الوقت الذي يصح الافطار وفي الاحكام المتعلقة به رجل
خاف ان لم يفطر ورد ادعيه وجاء اوحاه شديد كان له ان يفطر وكذا الحامل والمرضع
اذا خافت على نفسها او ولدها وكذا الامة اذا اجتهدت للطبخ والخبز وغسل الثياب ونحو
ذلك ان ضاربت محال خافت على نفسها وافطرت فعليها القضاء دون الكفارة وكذا اذا
لم تجد حيلة فافطرت لشرب الدواء ان كان ذلك الدواء ينفعه فلا بأس به وكذا الرجل
اذا كان باقرا البدن وهو يخاف الضعف على نفسه فله ان يفطر متعمدا كان او مسافرا
رجل اصام في شهر رمضان لا يدله ان يصلي قاعدا ان لم يصم يمكنه ان يصلي قائما فانه
يصوم ويصلي قاعدا جاز ليل لعجائز يقال له حمي غب فافطر على ظن ان يومه يوم مرض
وما حم فيه كان عليه الكفارة وكذا افطرت المرأة على ظن ان يومها يوم حيض فلم يحض في
ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الافطار في يوم ليس فيه شهر الاباحة قال
رحمه الله هذا اذا نوى الصوم ثم افطر بعد طلوع الفجر فان لم ينو الصوم في ذلك اليوم
كان عليه القضاء دون الكفارة المسافر اذا ترك شيأ نسيه في منزله فدخل منزله
فافطر ثم خرج قال عليه الكفارة قياسا لانه مقيم عند الكل حيث يقصر سفره بالعود
الى منزله وبالقياس باخذ الصبيان المتطوع اذا دخل على بعض اخوانه فسأله ان يأكل
لا بأس بان يحسبه وان كان صائما عن قضاء رمضان قوة له ان يأكل ولو حلف رجل
مطلقا في امرأته ان لم يفطر فلان فاذا كان فلانا متطوعا يفطر لحق اخيه الحالف واكان
صائما عن القضاء لا يفطر رجل افطر في رمضان لمرض كان عليه القضاء ولا يجوز له
التعديه فان مات قبل ان يبرأ فلا شيء عليه لانه لم يدرك عدة من ايام اخر وعليه ان
يوصي بالفديه ويقيد ذلك من ثلث ماله عندنا وان لم يوص وتبرع الورثة عنه
جاز ولا يلزمهم من غير ايصاء عندنا خلافا للشافعي اذا افطر المريض اياما ثم صح اياما ثم
مات لزمه القضاء فقد رمضا صح لانه لم يقدر على القضاء الا بعد ما ادركه اداء وجب عليه
القضاء ان افطر بعذر او بغير عذر ولم يقض حتى مضى رمضان آخر صار شيخا فانيا بحيث لا يرجى برؤه
جاز له الفديه وان شاء جاز الفديه عن صوم رمضان اصل صوم رمضان عندهم
دفع الاوساخ عن القضاء يعني لكل يوم نصف صاع من الحنطة ويجوز فيها ما يجوز في صدقة
الفطر الآن في الفديه يجوز طعام الاباحة كطعام مسلمين ولا يجوز في صدقة الفطر

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)